

الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية

عبد الله بلغيث

أستاذ محاضر قسم "أ"

كلية الحقوق والعلوم السيتسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية ضمن دراسات السياسة المقارنة التي اقتصت بموضوع طبيعة الأنظمة السياسية وتصنيفاتها، وهي الفرضية التي تعتبر أن ظاهرة الاغتراب السياسي هي ظاهرة مصاحبة للأنظمة السياسية الهجينة (Hybrid Regime)، وهي تلك الأنظمة التي قاومت موجات التحول الديمقراطي بعد سنة 1990، من خلال الاعتماد على آليات وأدوات قانونية وسياسية (الانتخابات، السياسة العامة...) بهدف الاحتفاظ بالسلطة وممارستها وفق تجليات ديمقراطية، تعمل أساسا إلى بقاء الأنظمة السياسية وليس تغييرها، مما رفع من مستويات الاغتراب السياسي في تلك المجتمعات.

وفي هذا السياق تعمل هذه الورقة البحثية على معالجة الموضوع في السياق العربي من خلال الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى تعتبر الأنظمة السياسية الهجينة سياقاً طبيعياً لظاهرة الاغتراب السياسي في المنطقة العربية؟، وما هي الأدوات المستخدمة لإنتاج تلك الظاهرة في ظل الأنظمة السياسية الهجينة؟.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة السياسية؛ التحول الديمقراطي؛
الاغتراب السياسي؛ الانتخابات.

Systèmes politiques hybrides: un contexte naturel d'aliénation politique dans la région arabe.

Résumé:

Ce document de recherche est basé sur une hypothèse de base dans les études de politiques comparatives centrées sur la nature et la classification des systèmes politiques. Le phénomène d'aliénation politique est un phénomène associé aux régimes politiques hybrides (Hybrid Regime), qui ont résisté aux vagues de transformation démocratique après 1990, en s'appuyant sur des mécanismes et des outils juridiques et politiques pour maintenir le pouvoir de manière démocratique, Conduisant à la levée d'aliénation politique dans ces cas .

Dans ce contexte, ce document de recherche aborde la question dans le contexte arabe en répondant à la question suivante: Dans quelle mesure les systèmes politiques hybrides sont-ils considérés comme un contexte naturel pour le phénomène de l'aliénation politique dans le monde arabe ?, Quels outils sont utilisés pour produire ce phénomène dans des systèmes politiques hybrides ?.

Mots-clés: Systèmes politiques; Transformation démocratique; Aliénation politique; Élections.

مقدمة:

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية ضمن دراسات السياسة المقارنة التي اقتصت بموضوع طبيعة الأنظمة السياسية وتصنيفاتها. وهي الفرضية التي تعتبر أن ظاهرة الاغتراب السياسي هي ظاهرة مصاحبة للأنظمة السياسية الهجينة (Hybrid Regime)، وهي تلك الأنظمة التي قاومت موجات التحول الديمقراطي بعد سنة

1990، من خلال الاعتماد على آليات وأدوات قانونية وسياسية (الانتخابات، السياسة العامة...) بهدف الاحتفاظ بالسلطة وممارستها وفق تجليات ديمقراطية، تعمل أساسا إلى بقاء الأنظمة السياسية وليس تغييرها، مما رفع من مستويات الاغتراب السياسي في تلك المجتمعات. وفي هذا السياق تعمل هذه الورقة البحثية على الإجابة على التساؤل الرئيسي حول: مدى اعتبار الأنظمة السياسية الهجينة سياقاً طبيعياً لظاهرة الاغتراب السياسي في المنطقة العربية؟، وما هي الأدوات المستخدمة لإنتاج تلك الظاهرة في ظل الأنظمة السياسية الهجينة؟.

سوف تعتمد هذه الورقة البحثية من الناحية المنهجية على مدخلين نظريين، مدخل النظام السياسي الهجين الذي سيساعدنا على تحديد الخصائص الجوهرية للأنظمة السياسية في المنطقة العربية وعلاقة ذلك بظاهرة الاغتراب السياسي، والمدخل النظري في شقه المتعلق بتحليل عملية صناعة السياسة العامة والذي سيساعدنا في فهم علاقة طبيعة عملية صنع السياسة العامة بارتفاع وتيرة الاغتراب السياسي في المنطقة العربية، وهذا من خلال معالجة النقاط التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاغتراب السياسي بين البراديغم (Paradigme) العقلاني والبراديغم الثقافي - الاجتماعي.

المبحث الثاني: مفهوم وطبيعة الأنظمة السياسية الهجينة.

المبحث الثالث: أدوات إنتاج ظاهرة الاغتراب السياسي في سياق الأنظمة السياسية الهجينة في المنطقة العربية.

المبحث الأول: مفهوم الاغتراب السياسي بين البراديغم

(Paradigme) الثقافي - الاجتماعي والبراديغم العقلاني

قبل الخوض في تحديد معنى الاغتراب السياسي، لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة الاغتراب السياسي تم معالجتها ضمن نموذجين معرفيين (Paradigme) هما: النموذج المعرفي الثقافي - الاجتماعي والنموذج المعرفي العقلاني.

يركز النموذج المعرفي الثقافي - الاجتماعي على القيم الثقافية التي يعتنقها الفرد، حيث يشعر أنه لا يرضى بالقيم السائدة في مجتمعه، وشعوره بعدم الفخر بها وبأنها قيم ليست ايجابية. كما يشعر بأن أهداف المجتمع ليست أهدافه، فهو لا يسعى أصلاً إلى تحقيقها، مما يعظم لديه عدم الانتمائية للمجتمع. فهو إذن لن يشارك في أي فعل عام سياسي أو غير سياسي، وهو يسعى دائماً كلما سمحت له الفرصة إلى معارضة تلك القيم وعدم التعامل معها.¹

أما النموذج المعرفي العقلاني فهو يركز على مفهوم العجز، حيث يشعر المواطن بأنه لا يمتلك القوة السياسية لتغيير الأوضاع التي يعيشها، فهو ليس بإمكانه المشاركة الحقيقية في صياغة السياسات المناسبة لصالحه. فالسياسة والحكومة يسيرها آخرون لصالح آخرون وفق قواعد سياسية غير عادلة من حيث مخرجاتها التي هي دائماً في صالح مجموعة أقلية تربطها علاقات زبائية مع المجموعة الحاكمة.² وهو تبعاً لذلك لا يشارك في الانتخابات التي يعتبرها إحدى الأدوات التي تعتمد عليها المجموعة الحاكمة لتحقيق أهدافها. وهو نفسه المعنى الذي ستعتمده هذه الورقة البحثية التي تعرف الاغتراب السياسي على أنه: "هو حالة يشعر فيها الفرد بعجزه عن المشاركة في الحياة

السياسية العامة بسبب شعوره بأن النظام السياسي القائم ومؤسساته، واعتقاده بأن السياسة والحكومة يسيرها آخرون لصالح آخرين وفق قواعد سياسية غير عادلة، وأنه لا يمتلك القوة السياسية لتغيير ذلك وفق المشاركة في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية".

وقد قدمت العديد من الدراسات قراءات متنوعة لأسباب الاغتراب السياسي ومنها دراسة: Schwartz David بعنوان: (Political Alienation and Political Behavior) والتي حدد ضمنها أسباب الاغتراب السياسي فيما يلي:³

- 1- عدم كفاية معايير الانتقال ديمقراطي وانعدام الثقة فيها.
 - 2- عدم تجديد النخب السياسية من خلال آلية الانتخابات.
 - 3- فشل السياسات العامة الحكومية في تحسين أوضاع المواطنين.
- وقدمت دراسات سياسية أخرى أبعاد الاغتراب السياسي، ومنها دراسة Finifter w. Ada بعنوان: (Dimensions of Political Alienation) والتي حددها في ما يلي:⁴

- 1- الشعور باللاقوة السياسية.
- 2- الشعور بالعجز السياسي.
- 3- الشعور باللامعيارية السياسية.
- 4- الشعور بعدم الثقة في المعايير الديمقراطية المعتمدة.

المبحث الثاني: مفهوم وطبيعة الأنظمة السياسية الهجينة

شهد العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي موجات من التحول الديمقراطي، منها حالات عديدة نجحت في ذلك من خلال تخلصها من التجارب الاستبدادية أو الشمولية واستبدالها ببيئة ديمقراطية، فيما بقيت

حالات أخرى تخضع للأنظمة السياسية المغلقة. فيما بقيت حالات أخرى خاصة في المنطقة العربية وإفريقيا خاصة دون استكمال مسار التحول الديمقراطي، حيث قدمت تحولات جزئية نحو تحقيق البيئة الديمقراطية المطلوبة.

ليس من السهل تقديم مفهوم محدد للنظام السياسي الهجين، وبالرغم من النقاش المستفيض في العالم حول التحول الديمقراطي خاصة بعد 1990، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكننا إنكار النتائج الجيدة التي توصلت إليها عديد الدراسات والجامعات والمراكز البحثية حول تعريف النظام الديمقراطي الجيد أو جودة الديمقراطية، وعلى رأسها مؤسسات "بيت الحرية" و"الاكونومست"⁵ والتي تمكنت من وضع معايير محددة ومرنة لقياس الديمقراطية والحرية في أكثر من 190 دولة عبر تقاريرها السنوية.

اختلفت القراءات النظرية حول موضوع الأنظمة السياسية الهجينة، من حيث اعتبارها مرحلة انتقالية تقع بين الاستبدادية والديمقراطية، أو اعتبارها مرحلة انتهى إليها مجهود التحول الديمقراطي لحالات معينة فشلت في الوصول إلى بيئة ديمقراطية جيدة أو ترسيخ ديمقراطي.⁶

تذهب القراءة الأولى حول موضوع الأنظمة السياسية الهجينة إلى اعتبارها أنظمة سياسية سمحت في إطار تحولها نحو الديمقراطية الجيدة بالعديد من مظاهر الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات التنافسية، ولكن دون أن يفضي ذلك إلى جودة في الديمقراطية (ديمقراطية كاملة)، فهي قراءة لا تعتبر ذلك فشلا في مسار التحول الديمقراطي على اعتبار أن المجهودات مازالت مستمرة للوصول إلى مستويات مقبولة من الديمقراطية والحرية.

أما القراءة الثانية لموضوع الأنظمة السياسية الهجينة فهي تعتبر أن النظام السياسي الهجين هو مرحلة انتهى إليها مسار التحول الديمقراطي الذي فشلت فيه حالات عديدة عبر العالم، فهو إذن ليس تحولاً نحو الديمقراطية بل هو تحديث للأنظمة الاستبدادية أو الشمولية، والتي أجبرتها ظروف داخلية وأخرى خارجية نحو اتخاذ تدابير سياسية وقانونية نحو ديمقراطية محدودة جداً عبر انتخابات تنافسية تعمل على بقاء الأنظمة السياسية القائمة وليس استبدالها ديمقراطياً.⁷

بالرغم من الاختلافات البينة بين القراءتين حول موضوع الأنظمة السياسية الهجينة إلا أنهما تتفقان حول طبيعة تلك الأنظمة السياسية وخصائصها الجوهرية والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- السعي نحو البقاء في السلطة.
- الاعتماد على نظام التوافق وليس نظام الأغلبية.
- الاعتماد على الانتخابات التنافسية في إطار هندسة انتخابية موجهة من طرف المجموعة الحاكمة.
- عدم وجود توازن في السلطات العامة لصالح السلطة التنفيذية المهيمنة على صناعة السياسة العامة.
- عدم استقلالية القضاء وتبعيته للسلطة التنفيذية.
- وجود إعلام متعدد ولكنه موجه يركز على تقديم الانتقادات حول مضمون السياسات العمومية الحكومية والمحلية ولا يتمتع بإمكانيات كبيرة للوصول إلى المعلومات واستغلالها.
- ارتفاع نسبة الفساد المرتبط بسياق توسيع زبائنية النظام السياسي القائم.⁸

لقد استخدمت الدراسات النظرية التي اهتمت بموضوع تصنيف الأنظمة السياسية مصطلحات أخرى قريبة من مفهوم النظام السياسي الهجين في إطار وصفها لحالات في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وفي إفريقيا والمنطقة العربية أبرزها مصطلحات: الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية المشوهة، الديمقراطية الاقصائية، السلطوية الانتخابية، إلا أن كل تلك المصطلحات تشترك في كون الأنظمة السياسية هي التي تسمح ببعض الممارسات الديمقراطية في ظل بيئة سلطوية.⁹

المبحث الثالث: أدوات إنتاج ظاهرة الاغتراب السياسي في

سياق الأنظمة السياسية الهجينة في المنطقة العربية

يظهر من خلال تتبع مسار تطور الأنظمة السياسية الهجينة خاصة بعد سنة 1990 أنها قاومت المطالب الداخلية والخارجية المتكررة للتحويل نحو الديمقراطية، بالاعتماد على آليات وأدوات قانونية وسياسية بهدف الحفاظ على السلطة وممارستها وفق بعض التجليات الديمقراطية.

ومن جملة تلك الآليات سوف يتم التركيز على تلك التي لها علاقة

بظاهرة الاغتراب السياسي، وهي:

- الهندسة الانتخابية التوظيفية.

- طبيعة عملية صناعة السياسة العامة.

1- الهندسة الانتخابية التوظيفية:

غالبا ما يستخدم مصطلح الهندسة السياسية (وهو أشمل من مصطلح الهندسة الانتخابية) للدلالة على جملة التدابير القانونية

الخاصة التي تتخذها المجموعة الحاكمة للوصول إلى أهداف سياسية محددة مسبقا تتعلق أساسا ببناء المؤسسات السياسية والسلوك السياسي للأفراد.¹⁰

وفي هذا السياق يستخدم مصطلح الهندسة الانتخابية للإشارة إلى التدابير التي تعتمدها المجموعة الحاكمة فيما يتعلق بموضوع الانتخابات ومنها جملة القوانين المتصلة بالنظام الانتخابي والتقطيع الانتخابي وضوابط الحملة الانتخابية وغيرها، حيث تعمل تلك التدابير في مجملها على تحقيق أهداف سياسية منتظرة من المجموعة الحاكمة. ففي الأنظمة السياسية المفتوحة الديمقراطية تسعى المجموعة الحاكمة إلى ترسيخ الديمقراطية من خلال هندسة انتخابية تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- الرفع من درجة التمثيلية السياسية وعدالتها.
- الرفع من مستويات المشاركة الانتخابية.
- تطوير الممارسة الحزبية.
- الاستقرار الحكومي.

إلا أن هناك حالات عديدة ضمن الأنظمة السياسية الهجينة التي تحاول مقاومة طلبات التحول الديمقراطي من خلال هندسة انتخابية توظيفية تعمل على تحقيق أهداف غير تلك المذكورة سابقا، ففي ظل تلك الأنظمة تسعى المجموعة الحاكمة إلى توظيف المنظومة الانتخابية لتعزيز بقائها في السلطة وممارستها وتجديد شرعيتها وتوسيع زبائنتها من خلال انتخابات تعددية وتنافسية ولكنها ضمن بيئة سلطوية، حيث تسعى وفق هندسة انتخابية توظيفية غير محايدة نحو إدماج أكبر عدد من الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية

بهدف الرفع من درجة المشاركة الانتخابية من جهة، وتقديم الصورة التنافسية للانتخابات من جهة أخرى. وهذا من خلال أدوات قانونية منها القانون الانتخابي والنظام الانتخابي ونظام الدوائر الانتخابية، وأدوات سياسية منها الخطاب السياسي والإعلام الموجه وغيرها.¹¹ إن اعتماد الأنظمة السياسية الهجينة على مثل تلك الهندسة الانتخابية التوظيفية يؤدي إلى ارتفاع درجة الاغتراب السياسي من خلال شعور المواطن بعدم العدالة السياسية وعدم الرضا بمستوى جودة الديمقراطية، واقتناعهم باللاقوة السياسية، أي عدم القدرة على التأثير في نتائج الانتخابات، وعدم القدرة على التأثير في تجديد السياسات من خلال منظومة الانتخابات القائمة.

2- طبيعة عملية صناعة السياسة العامة:

تشير عبارة صناعة السياسة العامة إلى جملة التفاعلات بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية حول إيجاد الحلول واتخاذ القرارات المناسبة على شكل برامج حكومية موجهة لتدبير شؤون المواطنين في جميع القطاعات. أما من حيث طبيعتها فهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته¹²، ففي ظل الأنظمة السياسية المفتوحة والتي تتمتع بنسب مقبولة من الديمقراطية تعمل الأطراف الحكومية على توسيع دائرة الاستشارة والعمل التشاركي مع الأطراف غير الحكومية السياسية وغير السياسية، منها الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والنقابات، وتنظيمات المجتمع المدني، والإعلام، وذلك عبر آليات متعددة أبرزها الحوارات العامة والتفاوض والمساومة بغية تحديد مجموعة من البدائل أمام صانع القرار، حيث ينتج عن هذه العملية اتخاذ قرارات وتدابير تعمل على حل المشاكل

التي تتعرض لها تلك الأطراف. تتميز تلك التدابير في ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية بقبولها تناسبيا من طرف المجموعات غير الحكومية.¹³

أما في ظل الأنظمة السياسية الهجينة فعملية صنع السياسة العامة تتميز أساسا بأنها شكلية، وسوف نستعين بالاقتراب النظمي لـ"دافيد إيستون" (D. Easton) لفهم عميق لطبيعة عملية صنع السياسة العامة ضمن الأنظمة السياسية الهجينة.

تعمل المجموعة الحاكمة في ظل هذه الأنظمة على توسيع عملية الاستشارة ضمن عناصر الإدخال سواء في مجموعة الدعم أو في مجموعة المطالب، بحيث يتم إشراك أكبر عدد من الأطراف السياسية وغير السياسية من أحزاب سياسية ونقابات ومجموعات اقتصادية وتنظيمات مدنية ومؤسسات بحثية سواء الداعمة للسياسات الحكومية أو المعارضة لها، وهذا عبر لقاءات مشتركة وحوارات عامة ضمن مؤسسات رسمية كالبرلمان أو مننديات مدنية أو إعلامية. إلا أن عملية تحويل تلك المدخلات إلى مخرجات تسيطر عليها الأجهزة البيروقراطية للنظام السياسي الهجين التي تعمل على صياغة بدائل تستجيب لمتطلبات بقاء المجموعة الحاكمة في السلطة واستمراريتها من جهة، وتستجيب كذلك لدوافع ومصالح المجموعات السياسية والاقتصادية غير الحكومية المرتبطة زبائنيا بالمجموعة الحاكمة.¹⁴ وهو ما ينتج شعورا لدى المواطن بأن المشاركة في صياغة مطالب جديدة ضمن عناصر إدخال جديدة لا جدوى منها، وأن السياسات الحكومية المتخذة هي في صالح مجموعة بعينها وليست موجهة لتحسين أوضاعه. فهو يشعر إذن أنه لا يمتلك القوة السياسية التي

تمكنه من المشاركة الفعلية في صنع سياسات عامة تحقق له انتظاراته، وهو ما يوسع من مساحة الاغتراب السياسي للمواطن في ظل الأنظمة السياسية الهجينة.

خاتمة:

إن الاعتماد على مدخل الأنظمة السياسية الهجينة والمدخل النظمي (السيستيمي) يساعد كثيرا على فهم طبيعة ظاهرة الاغتراب السياسي في المنطقة العربية، وقد جعلنا ذلك نتوصل إلى نتيجتين أساسيتين: النتيجة الأولى هي أن كل من الهندسة الانتخابية التوظيفية وطبيعة عملية صناعة السياسة العامة، تعتبر متغيرات مستقلة مسؤولة عن ارتفاع وتيرة الاغتراب السياسي، باعتبارها متغيرا تابعا في ظل الأنظمة السياسية الهجينة.

النتيجة الثانية تتعلق بالأنظمة السياسية الهجينة التي أصبحت تشكل في حد ذاتها سياقاً طبيعياً لنمو ظاهرة الاغتراب السياسي في المنطقة العربية، فبقاء تلك الأنظمة وانتشارها منذ 1990 وعدم بناء الديمقراطيات الحقيقية لا زال يساهم في انتشار الاغتراب السياسي في المنطقة العربية، حيث لن تعمل التعديلات الكثيرة والمستمرة في مجال القوانين الانتخابية والأحزاب السياسية والإعلام، على إقناع المجموعات الكبيرة المقاطعة للفعل السياسي العام من المشاركة الانتخابية والاندماج ضمن الأحزاب السياسية.

الهوامش:

¹- Robert SÉVIGNY, "**Pour une théorie psycho-sociologique de l'aliénation**", Sociologie et sociétés, Vol. 1, No. 2, Novembre 1969, pp. 175-176.

²- حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية: متاعات الإنسان بين الحكم والواقع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص. 13.

³- David C. Schwartz, **Political Alienation and Political Behavior**, New York, Aldine Transaction, 1973, pp. 130-132.

⁴ Finifter w. ada, "**Dimensions of Political Alienation**", The American Political Science Review, Cambridge university press, Vol. 64, No. 2, Jun., 1970, pp. 393-394.

⁵- Voir: www.eiu.com et www.freedomhouse.org.

⁶- Jason Brownlee, "**Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affect Democratic Transitions**", American Journal of Political Science, Vol. 53, No. 3, July 2009, pp. 18-19.

⁷- Ibid, p. 19.

⁸- Leonardo Morlino, "**Hybrid Regimes or Regimes in Transition ?**", working paper: publications of Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior (FRIDE) 2007, IN: www.FRIDE.org. pp. 10-12.

⁹- بلال الشوبكي، "الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 25، مارس 2017، ص. 11.

¹⁰- عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالأنظمة السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، جانفي 2014، ص. 316-317.

¹¹- Leonardo Morlino, **op.cit.**, p. 4.

¹²- هشام زغاشو، "صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 10، 2015، ص. 81-82.

¹³- المكان نفسه.

¹⁴- بلال الشوبكي، مرجع سابق، ص. 13.